د. بسام أبو عبد الله

هل يمكن أن تكون واشنطن طوق نجاة لـ سورية؟

عنوان مقالي لهذا الأسبوع هو محاولة للإجابة عن هذا السؤال الذي قد يطرحه البعض بين الفينة والأخرى، ويطرح الناس السؤال بوضوح شديد: لماذا لا نتحاور مع الولايات المتحدة، ونجد حلولاً معها باعتبار أنها أحد اللاعبين الدوليين المنخرطين بالحرب على سورية، وشعبها، وتمتلك أدوات التأثير دولياً، وإقليمياً، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل دورها العالمي أبداً!

يبدو السؤال منطقياً، ومشروعاً، ولكن للإجابة عنه لابد من الإقرار أن أميركا لا تسعى إلى علاقات مع سورية إلا إذا كانت هذه العلاقات تخدم رأس حربتها في المنطقة أي كيان الاحتلال الإسرائيلي، وتساعد في ديمومة واستقرار وأمن هذا الكيان، وبالتالي فإن أي سياسة لدولة في المنطقة لا تخدم هذا الاتجاه سوف تحاربه واشنطن، وهناك ناحية أخرى ترتبط بما يخدم المصالح الجيوسياسية، والاقتصادية الأميركية، ضمن إطار صراعها مع منافسيها في العالم القدامى والجدد.

هذا أمر منطقي وواضح ومعروف، بالنسبة لدولة عظمى كالولايات المتحدة، وهنا يطرح السؤال التالي: ماذا تريد الولايات المتحدة من سورية، وأين تكمن الصعوبات في الحوار معها، أو إقامة علاقات طبيعية؟

الحقيقة أن الوثائق الأميركية هي التي تكشف ما تريده واشنطن من دمشق من خلال التشريعات التي أصدرها الكونغرس الأميركي، والتزمت بها الإدارات الأميركية المتلاحقة، جمهورية كانت أم ديمقراطية، ومن هذه التشريعات ما يسمى بـ«قانون محاسبة سورية» الذي أقره الكونغرس في نيسان ٢٠٠٣، وتُرك ثمانية أشهر كسيف مسلط للتفاوض قبل إقراره من قبل الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن في شهر كانون الأول ٢٠٠٣، والذي سبقته زيارة وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول الشهيرة إلى دمشق في أيار ٢٠٠٣، وشروطه المعروفة التي رفضها آنذاك الرئيس بشار الأسد.

الآن ما هذه الشروط الأميركية؟ ببساطة تريد واشنطن من دمشق ما يلي:

– وقف دعم حركات المقاومة في المنطقة من حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية–القيادة العامة، وإغلاق المعسكرات ومنشآت التدريب، وطرق الإمداد اللوجستي، والدعاية والإعلام... الخ.

– وقف دعم المقاومة العراقية (آنذاك).

– موضوع الوجود السوري العسكري والأمني في لبنان.

– وهناك مطالب أخرى ترتبط بالقدرات العسكرية السورية وتتضمن وقف تطوير الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى ونشرها، ووقف تطوير الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

كل ما سبق مطلوب من أجل ماذا؟

– الدخول في مفاوضات ثنائية غير مشروطة مع حكومة الكيان الصهيوني لتحقيق سلام كامل ودائم، ويرتبط رفع العقوبات بمدى تلبية الشروط الإسرائيلية في التطبيع، أي تغيير العقيدة العسكرية للجيش، ومناهج التربية الوطنية، وتزوير التاريخ... إلخ.

وبالمناسبة لمحبي الديمقراطية الأميركية نقول: لم يتضمن هذا التشريع أي شروط حول الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنه من الواضح من هذه الشروط أن المطلوب تجريدك من كل عناصر القوة النسبية التي تمتلكها قبل الدخول بالمفاوضات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

عندما فشلت أدوات الضغط هذه، انتقلت واشنطن إلى مرحلة جديدة مع ما يسمى «الربيع العربي»، وهي إسقاط النظام السياسي في دمشق، والإتيان بمن سينفذ الشروط السابقة الذكر، ولهذا كنا نلاحظ أن كثيرين ممن سموا أنفسهم معارضة سورية كانوا يتوددون لتل أبيب بمن فيهم «الإخوان المسلمون» وغيرهم من التيارات، كما انتقلت واشنطن مع مرحلة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما في عام ٢٠١٦ إلى تحريك تشريع آخر تحت عنوان «قانون حرية سورية» ليتناغم مع مصطلحات «الربيع العربي»، وما طُلب من الأدوات رفعه من شعارات «الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان»، إذ لم تكن هناك مطالب معيشية عام ٢٠١٠ لدى الناس لأن أرقام سورية ومؤشراتها الاقتصادية كانت جيدة آنذاك، ولهذا كان لابد من رفع شعارات أخرى، كما يحدث في إيران هذه الأيام.

للتوضيح أكثر فإن تشريع «حرية سورية» أشار إلى ما يلي، ولننتبه هنا إلى تغير الأدوات:

– إحداث التحول الديمقراطي في سورية باستخدام الحصار، الذي يسمونه «العقوبات».

– لا يمكن إحداث التحول الديمقراطي إلا إذا نفذت سورية كل البنود الواردة فيما سمي «قانون محاسبة سورية» لعام ٢٠٠٣.

– التأكيد على دعم المعارضة السورية.

– تصعيد الضغوط والاتهامات ضد سورية بما يتضمن الاعتماد على تقارير منظمات حقوق الإنسان.

– لا ترفع العقوبات على قطاعي النفط والغاز إلا إذا تم تطبيق بنود «تشريع حرية سورية»، والتي لا يمكن تنفيذها إلا إذا نفذ «تشريع محاسبة سورية» لعام ٢٠٠٣.

هنا هذه الفقرة مهمة لأولئك الذين يعتقدون أنه إذا أعطينا الشركات الأميركية مصالح اقتصادية فإن الأمور سوف تساعد في الحوار، وهذا تصور ساذج، لأن الشروط المطلوبة سياسية، وواضحة.

يتذكر الجميع أيضاً أن الملف الكيميائي السوري على الرغم من أنه تم إيجاد حل له عبر اتفاق الرئيسين الأميركي أوباما والروسي فلاديمير بوتين لعام ٢٠١٣، لكنه بقي مفتوحاً ولم يغلق، على الرغم من انضمام سورية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتعاونها مع المنظمة المختصة، لكن واشنطن وحلفاءها مازالوا حتى تاريخه يستخدمون الملف كأداة سياسية ليس إلا.

ما أريد قوله للرأي العام السوري والعربي ما يلي:

– إن التشريعات التي أصدرها الكونغرس منذ عام ٢٠٠٣ وصولاً لـ«قانون قيصر»، والآن ما يسمى «قانون الكابتاغون» ليست إلا أدوات ضغط، وحصار للوصول للأهداف التي أعلن عنها منذ عام ٢٠٠٣.

– إن الاحتلال الأميركي للجزيرة السورية، ودعم مشروع «قسد» الانفصالي هدفه فدرلة سورية، وإيجاد موطئ قدم إسرائيلية في الأرض السورية، وتهديد وحدة البلاد. – تحت عناوين براقة لا علاقة لها بالواقع، وليست سوى أدوات نصب واحتيال لتحقيق الأهداف المرسومة، والمعلن عنها.

– ترى واشنطن أنه لابد من إخراج إيران من سورية، ووقف دعم حركات المقاومة، ولا تزال هذه الشروط قائمة حتى هذه الساعة.

– لا إعادة للإعمار، ولا فك للعزلة الدبلوماسية أو التطبيع مع الدولة السورية إلا بموافقة أميركية مع التهديد بتفعيل نظام العقوبات ضد أي دولة تخالف هذا التوجه الأميركي.

– ترى واشنطن أن لا حل في سورية إلا بتطبيق القرار ٢٢٥٤، ومن يدقق سيعتقد أن واشنطن – ما شاء الله – لا تنام من شدة حرصها على ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وهي تريد القرار كمطية للوصول لأهدافها الموضوعة.

– بالطبع أضافت واشنطن أدوات جديدة مثل محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب، ووقف إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان، وهي تستخدم كل الأدوات الإعلامية والنفسية والاقتصادية والاستخبارية والعسكرية للوصول إلى أهدافها.

السؤال الأخير: إذا كانت الشروط الأميركية واضحة، ماذا علينا أن نعمل؟

جوابي بوضوح شديد: هو تحصين الداخل، والبيئة الشعبية الحاضنة التي تشكل الضمانة الوحيدة لنا، والحقيقة يجب أن نعترف، ونقر بأن واشنطن وأدواتها تستهدف هذه الحاضنة، وتعمل على تفكيكها من خلال التجويع، وهو أمر حققت فيه نجاحاً للأسف بسبب سوء الإدارة، وانتشار كيانات مافيوية خارج إطار الدولة وسيطرتها، وبروز طبقة السوريين الجدد «محدثي النعمة»، الذين أوغلوا كثيراً في استفزاز عامة السوريين بالمظاهر الباذخة والقيم التي لا تمت لمن ضحى، وقدم، وصبر بصلة، وإذا كانت تضحيات السوريين والدماء التي قدموها ستكون من أجل المزيد من انتفاخ جيوب البعض، وازدياد الفقر والعوز بدل الأغلبية فهذا أمر خطير يخدم في النهاية ما تسعى إليه واشنطن.

إن تجربة العراق مثلاً تقدم لنا درساً مهماً، هو أن واشنطن لم تقدم على الاحتلال المباشر إلا بعد أن كانت قد أنجزت عملية نخر الداخل وتفريغه، وقتل الانتماء للوطن، وشراء الذمم لبعض القيادات، وهو الأسلوب نفسه الذي اتبع في روسيا تسعينيات القرن الماضي بمرحلة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلستين، ولهذا لابد من قراءة كل هذه الدروس، والاعتبار منها، ذلك أن واشنطن تقول علناً: لندع سورية تتآكل ذاتياً، ويبدو لي أن بعض المتنفذين والفاسدين يخدمون من حيث يدرون أو لا يدرون هذه الأجندة.

نصيحتي المتواضعة جداً كما غيري من آلاف السوريين الذين يراقبون بصمت ما يجري، ويتحدثون في بيوتهم يومياً عن المافيات وشبكات الفساد التي تنمو على حساب لقمة عيشهم، علينا تقوية بيئتنا الداخلية لأن قناعتنا أن واشنطن ليست إلا طوق نجاة للفاسدين والخونة، على حين تسعى صباح مساء لشد حبل المشنقة حول رقابنا جميعاً كسوريين.

صحيح أن العالم يتغير بسرعة، ولكن تبقى حصانة البيئة الداخلية هي السند الحقيقي والأساسي للمواجهة، وهذا الأمر ليس أستذة على أحد، لأن كثيرين يعرفونه، لكنهم لا يعملون على معالجة نقاط الضعف قبل أن تتحول إلى سرطان مزمن يصعب علاجه.

تسوية أوضاع أبناء القنيطرة المتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية

تسوية أوضاع العشرات من أبناء القنيطرة الفارين والمتخلفين عن خدمة العلم (عن الانترنت)

القنيطرة - خالد خالد

أكد أمين فرع القنيطرة لحزب البعث العربي الاشتراكي خالد أباظة أهمية مكرمة الرئيس بشار الأسد لأبناء محافظة القنيطرة والتي ترجمت من خلال موافقة القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة على مقترح اللجنة الأمنية في المحافظة بتسوية أوضاع أبناء المحافظة المتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية.

ولفت إلى أهمية وضرورة تحفيز الشباب للالتحاق بصفوف الجيش ولاسيما أنه تم تقديم كل التسهيلات من الجهات المعنية.

وأوضح أباظة خلال لقائه أمناء الفرق الحزبية ضمن مجال عمل شعبة الخطوط الأمامية للحزب أن الذين سجلوا أسماءهم لتسوية أوضاعهم يجب عليهم الالتحاق بمقر الشعبة بمدينة البعث في القنيطرة يوم الأحد القادم الساعة ١٠ صباحاً، ليتم نقلهم جماعياً إلى نقطة الالتحاق العسكرية مصطحبين معهم الهوية الشخصية ودفتر خدمة العلم.

واستعرض أمين فرع الحزب آخر التطورات السياسية على الساحة السورية، موضحاً أن قوى الإمبريالية والاستعمار والعدوان لم توفر أي أسلوب عدواني وحشي وهمجي في استهداف وطننا وتشديد الحصار الجائر الحاقد في أبشع صورة على نحو غير مسبوق للنيل من انتصار وثبات سورية، ولكنهم أخفقوا في كل محاولاتهم أمام عظمة صمود سورية بجيشها وشعبها وقائدها، مشدداً على أن الواجب الوطني يقتضي تخصيص كل جهد ممكن لتعزيز هذا الانتصار لتبقى سورية منارةً حضاريةً للعالم أجمع في ظل قيادة الرئيس الأسد.

مع انتهاء مهلة تسليم أحد المعابر.. استنفار لـ«النصرة» ومرتزقة الاحتلال بريف الباب

«قسد» تضيّق على أهالي حي غويران

ميليشيات « قسد» أغلقت أحد مداخل حي غويران بمدينة الحسكة لتضيف عبئاً جديداً على أهالي الحي (عن الانترنت)

شهدت مدينة الباب المحتلة بريف حلب الشرقي أمس، استنفاراً لمسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي ومرتزقة الاحتلال التركي، تزامناً مع انتهاء المهلة المحددة لتسليم معبر «الحمران» بريف مدينة جرابلس لما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال، على حين أغلقت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» أحد مداخل حي غويران بمدينة الحسكة لتضيف عبئاً جديداً على أهالي الحي.

وقالت وكالة «سانا»: إن «ميليشيات «قسد» أغلقت طريق جسر غويران بشكل نهائي من دون تبيان الأسباب، وذلك بوضع كتل خرسانية عليه لإجبار الأهالي على سلوك طريق جسر البيروتي البعيد للوصول إلى منازلهم وأماكن عملهم».

ونقلت الوكالة عن مصادر محلية من الحي تأكيدها أن إغلاق الطريق في ظل الظروف الجوية السيئة، يزيد من معاناة الأهالي، وخاصة أنهم لجؤوا إلى طريق ترابية بجانب مدخل الحي عند جسر غويران الذي يعد الأقرب إلى مركز المدينة، حيث يضطر الأطفال والنساء وكبار السن وطلاب المدارس وذوو الإعاقة لسلوك الطريق الترابي غير المؤهل.

ودعا الأهالي الجهات الرسمية والفعاليات الاجتماعية والدينية والوجهاء وشيوخ القبائل والعشائر للتدخل لفتح الطريق، ووقف انتهاكات الميليشيات وإمعانها في ممارساتها القمعية بحق الأهالي، في الأماكن التي تسيطر عليها.

من جهة ثانية، تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن استنفار لمرتزقة الاحتلال التركي وتنظيم «جبهة النصرة» في ريف مدينة الباب على خلفية انتهاء المهلة المحددة لتسليم معبر «الحمران» لما تسمى «وزارة الدفاع» التابعة لما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال.

وأوضحت المصادر، أن ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» الموالية للاحتلال التركي دفعت بتعزيزات عسكرية كبيرة باتجاه قرية تل بطال الواقعة بريف المدينة المحتلة ويساندها تنظيم «النصرة»، ويقابلها استنفار لميليشيات «الفيلق الثاني» و«فرقة السلطان مراد» التابعتين لـ«الجيش الوطني».

وأول من أمس، رفع تنظيم «النصرة» من جاهزيته في ناحية الشيخ حديد بريف حلب والمسيطر عليها من قبل ميليشيا «السلطان سليمان شاه»، الموالية للاحتلال التركي، تمهيداً للهجوم على مقرات تابعة لـ«السلطان مراد» الموالية أيضاً للاحتلال التركي، وذلك إثر استنفار مسلحي الأخيرة في مناطق الباب وجرابلس شرق حلب للسيطرة على معبر الحمران بريف مدينة جرابلس الجنوبي.

وكالات

دبلوماسي فلسطيني: نرفض بناء وحدات سكنية باسم بلادنا في عفرين

أكد القنصل الفلسطيني في أربيل بإقليم كردستان العراق، نظمي حزوري، رفضه بناء أي وحدات سكنية تحمل اسم بلاده في مدينة عفرين المحتلة بريف حلب.

وقال حزوري وفق شبكة «روواو» الكردية العراقية: «ليس هناك أي موقف أو مشروع رسمي فلسطيني لبناء مجمعات سكنية في عفرين أو في أي مكان من الأراضي السورية».

وأضاف: «نحن كفلسطينيين ضيوف في سورية، ونقيم في مخيمات متفق عليها مع الحكومة السورية، ولسنا في حالة إقامة دائمة ولا في حالة استيطان»، مشدداً على أن الفلسطينيين متمسكون بحق العودة، وهذا الثابت والأساس في موقفنا لوجود الشتات الفلسطيني سواء في سورية أو لبنان أو الأردن أو أي مكان آخر».

وبشأن ما تردد في الآونة الأخيرة عن بناء وحدات سكنية في عفرين، قال حزوري: إنه «من خلال ما نراه في الإعلام هي لمؤسسات وجمعيات دينية تحت أسماء فلسطينية، أسوة بالمجمعات لدول عربية أخرى تحت أسماء جمعيات ومؤسسات».

وأكد أن «الموقف الرسمي الفلسطيني عبّر عن رفض أي مشروع ينفذ تحت اسم فلسطين، ولا يمثل موقفها الرسمي».

في هذا الصدد، أشار إلى رسالة وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي الموجهة إلى «لجنة وجهاء عفرين» في ١٨ أيلول الماضي والذي أكد فيها ثبات الموقف الفلسطيني بـ«رفض أي بناء تحت أي اسم فلسطيني».

وقبل أسبوع، تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن أن ما تسمى «منظمة فريق إدلب الوطن» أنهت بدعم مالي من منظمات إنسانية فلسطينية، مشروع بناء مجمع سكني تحت مسمى قرية «أجنادين فلسطين» على أطراف ناحية جنديرس بريف عفرين شمال غرب حلب.

ويواصل الاحتلال التركي تغيير ديموغرافية عفرين عبر إنشاء المزيد من الوحدات السكنية فيها، على حساب السكان الأصليين لتوطين عائلات المسلحين الموالين له تحت مسميات إنسانية.

وكالات

بعد تعرضها لهجمات صاروخية مع بداية العام

الاحتلال الأميركي يستخدم المناطيد لمراقبة محيط قواعده

الجيش الأميركي يستنجد بمناطيد حرارية لمراقبة محيط قواعده في حقول النفط والغاز شرق سورية (عن الانترنت)

أطلقت قوات الاحتلال الأميركي مناطيد جوية فوق قواعدها العسكرية غير الشرعية في حقل العمر النفطي وحقل كونيكو للغاز الطبيعي في ريف دير الزور الشرقي، في محاولة منها لرصد محيطها، وذلك بعد الهجمات الصاروخية الأخيرة التي تعرضت لها مع بداية العام.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» عن مصادر محلية في دير الزور أن جيش الاحتلال الأميركي أطلق منطاد مراقبة لأول مرة فوق حقل العمر الذي حوله إلى أكبر قاعدة عسكرية له في المنطقة، وذلك بعد تواتر تعرض قواته التي تستوطن في هذا الحقل النفطي للقصف الصاروخي.

وذكرت المصادر، أن الهدف من إطلاق المناطيد هو مراقبة جميع التحركات في محيط الحقل ورصدها عبر الكاميرات المحمولة في المنطاد.

وأوضحت أن المنطاد المثبت فوق الحقل يمكن لسكان القرى والبلدات المجاورة رؤيته بالعين المجردة، مشيرةً إلى أن قوات الاحتلال تقوم بإطلاقه مع ساعات الصباح الأولى، قبل أن تعاود إنزاله ليلاً.

وبالتوازي، استأنفت قوات الاحتلال الأميركي إطلاق مناطيد مراقبة فوق حقل كونيكو للغاز الطبيعي الذي تتخذ منه أيضاً قاعدة عسكرية غير شرعية في ريف دير الزور الشرقي، بعدما كانت قد أطلقتها منتصف العام الماضي، للحد من الهجمات على جنودها في الحقل الذي يضم أحد أكبر موارد الغاز الطبيعي في سورية.

وقالت المصادر: «بالرغم من وجود المنطاد فوق كونيكو، إلا أن ذلك لم يمنعه من التعرض للعديد من الهجمات الصاروخية خلال الأشهر الأخيرة».

وحسب مصادر عليمة بعمل هذا النوع من تجهيزات المراقبة، فإن المنطاد يحمل مجموعة من أجهزة الاستشعار المتطورة من بينها كاميرات فيديو ذات عدسات مقربة وأجهزة تصوير ليزرية لتحديد مدى الأهداف، كما يتيح التجسس على الاتصالات في المنطقة المستهدفة.

ويحتوي المنطاد التابع لسلاح الجو الأميركي على كاميرات ليلية ونهارية ورادارات تساعد في كشف الحركات في المنطقة، ويمكنه التحليق لمدة ١٤ يوماً على ارتفاع يصل لـ ٢٠٠٠ قدم، كما أنه مقاوم لسرعة الرياح.

وفي الرابع من الشهر الماضي تعرضت قاعدة الاحتلال الأميركي في حقل كونيكو لوابل من الصواريخ أطلقها مجهولون، ووصف بالهجوم الأعنف الذي يستهدف قواعد الاحتلال الأميركي في سورية.

القيادة الوسطى الأميركية «سنتكوم» التي اعترفت بتعرض قاعدة الاحتلال للاستهداف، حاولت كعادتها التقليل من أهمية الحدث، إذ أعلنت «سقوط صاروخين على القاعدة» التي تعد ثانية أكبر القواعد العسكرية الأميركية غير الشرعية بعد قاعدة حقل العمر النفطي.

وتحتل القوات الأميركية أجزاء واسعة من الأراضي السورية ولاسيما في منطقة الجزيرة الغنية بالموارد الطبيعية وتعد السلة الغذائية للشعب السوري وتقوم بالتعاون مع «قسد» بسرقة مواردها من نفط وقمح وغاز وتحرم الأهالي من ثرواتهم وخيرات بلادهم، وفي آب الماضي أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية في بيان أن قوات الاحتلال الأميركي ومرتزقتها يسرقون نحو ٦٦ ألف برميل نفط يومياً من الحقول التي يحتلونها شرق سورية.

وكالات

الشؤون الاجتماعية والعمل بحثت تعزيز التعاون مع مكتب بيدرسون

توزيع مساعدات روسية في ريف دمشق

وزع مركز التنسيق الروسي أمس سلات غذائية للأسر الأكثر احتياجاً، ولأسر الشهداء والجرحى في قرية قرحتا بريف دمشق، في حين بحث وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين، مع رئيس مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في سورية منى رشماوي دعم الفئات الأكثر حاجة وهشاشة في سورية.

وتم خلال لقاء سيف الدين ورشماوي وفق وكالة «سانا»، بحث مجموعة من المواضيع ذات الصلة بالقوانين والتشريعات التي تعمل عليها الوزارة، بهدف الوصول إلى زيادة أعداد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

وأكد سيف الدين، أن الوزارة تسعى بشكل دائم إلى تعزيز الجهود التي تبذل مع القطاع الأهلي، للوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة بالمجتمع والعمل على دعمها وتمكينها، وخصوصاً نتيجة الظروف والعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

من جهتها، أوضحت رشماوي أهمية التعاون والتنسيق بين المكتب والوزارة، للوصول إلى دعم الفئات الأكثر حاجة في سورية، وزيادة تعزيز الخدمات التي تقدم لهم بشكل أفضل.

على خط موازٍ، ذكر مسؤول المساعدات الإنسانية في مركز التنسيق الروسي الملازم أول ألكساندر، أنه تم توزيع ٤٥٠ حصة غذائية على الأسر الأكثر احتياجاً، ولأسر الشهداء والجرحى في قرية قرحتا بريف دمشق، مشيراً إلى أن هذه المساعدات تأتي في إطار الدعم الروسي للمحتاجين في مختلف المحافظات السورية، بهدف تخفيف العبء عنهم، وتأمين بعض احتياجاتهم.

بدوره أشار رئيس مجلس بلدية قرحتا محمد حسين خليل إلى أن هذه المساعدات هي جزء من الجهود الإنسانية التي يبذلها الأصدقاء الروس لدعم سورية، منوها بالمبادرات الروسية لمساعدة الأسر الأشد احتياجاً وأسر الشهداء والجرحى، والتي تهدف إلى التخفيف من معاناة الأهالي نتيجة الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على الشعب السوري.

وكالات

سوسان لـ«الوطن»: ما يحكم سياسات بلدينا هي الأسس والمواقف نفسها الداعية لإقامة عالم متوازن

الرئيس الأسد يمنح السفير الكوبي وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة

معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان يقلد السفير الكوبي ميغل بورتو بارغا وسام الاستحقاق (تصوير مصطفى سالم)

سيلفا رزوق

منح الرئيس بشار الأسد السفير الكوبي في سورية ميغل بورتو بارغا وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة تكريماً لجهوده في تنمية وتطوير العلاقات بين سورية وكوبا.

وقلد معاون وزير الخارجية والمغتربين، أيمن سوسان، السفير الكوبي الوسام في حفل وداع أقامته وزارة الخارجية والمغتربين في فندق داما روز بدمشق أمس بمناسبة انتهاء مهامه سفيراً لبلاده لدى سورية.

وقال سوسان: إن «السيد الرئيس بشار الأسد أصدر مرسوماً بمنح وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة للسفير بارغا تقديراً لجهوده الكبيرة في تعزيز أواصر العلاقات بين البلدين الصديقين».

ولفت سوسان إلى أن بارغا عايش معنا الأيام العجاف وكان شاهداً على الهزيمة الكبرى التي حلت بالإرهابيين وداعميهم، ويشهد اليوم عودة الاستقرار والأمن والأمان لسورية والذي يمهد الطريق من أجل تجاوز ما مرت به البلاد.

وأشار إلى أن بارغا لم يكن أبداً سفيراً لكوبا في سورية فقط، بل كان سفيراً لسورية أيضاً وصوتاً قوياً في الدفاع عن قضايا سورية والعمل من أجل تعزيز علاقات الصداقة التي تربط بين البلدين، والتي لا نبالغ أبداً إن قلنا عنها إنها تاريخية ومتجذرة ومتأصلة وتعرضت لاختبارات أمام ما يشهده العالم من تقلبات، حيث كان النجاح ساحقاً لهذه العلاقات أمام هذه الاختبارات، وكانت كوبا وسورية دائماً في صف واحد».

وأضاف: «نحن وكوبا كنا دائماً في هذا الصف الداعي لإقامة عالم متوازن يحترم الدول كبيرها وصغيرها، وليس عالماً تسعى فيه بعض الدول إلى فرض نهجها وهيمنتها على الآخرين لأن مثل هذا العالم تحيط به المخاطر وما نعيشه اليوم هو دليل واضح على هذا الواقع».

بدوره وفي كلمة له عقب منحه وسام الاستحقاق، عبر السفير الكوبي عن امتنانه العميق لهذا التكريم والذي عكس استمرارية الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الكوبية على مدار خمسين عاماً في تعزيز العلاقات بين البلدين.

وقال: «لقد حاولت العمل على استمرارية هذا النجاح من خلال العمل بأقصى قدر من التفاني خلال سنوات تواجدي الأربع في سورية، وتحقيق العديد من الأهداف، من أجل استمرار تعزيز مستقبل العلاقات السياسية والدبلوماسية بين بلدينا، وهذه ليست مهمة سهلة بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها بلدينا، لكن بفضل عمل الدبلوماسيين بين البلدين هذا أمر لم يكن مستحيلاً، لأن الأمر كان متعلقاً بين دولتين شقيقتين».

وأضاف: «اليوم تتجلى العلاقات الثنائية بأعلى مستوى لها من خلال المواقف السياسية المشتركة على الساحة الدولية سواء في المحافل الإقليمية أم الدولية، كما يعمل الطرفان للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية للوصول لمستوى العلاقات السياسية نفسها»، مؤكداً أن كوبا ستبقى دائماً تقف إلى جانب سورية وحق الشعب السوري في حريته واستقلاله وسيادته واستعادة كل الأراضي المحتلة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، اعتبر سوسان أن منح وسام الاستحقاق هو تعبير عن التقدير للجهود التي بذلها السفير الكوبي لتعزيز علاقات الصداقة بين البلدين في مختلف المجالات، وقال: «سورية ترتبط بكوبا بعلاقات تاريخية متجذرة، وكما تكابد سورية الحصار اليوم فإن كوبا تكابد الحصار منذ أكثر من ستين عاماً من قبل قوى الهيمنة نفسها التي تفرض حصارها على سورية وكل شعوب العالم من أجل تحقيق أهدافها وفرض هيمنتها على الآخرين».

وأضاف: «ما يحكم سياسات بلدينا هي المواقف والأسس نفسها وهذه الأسس قائمة على احترام السيادة الوطنية واحترام استقلالية القرار الوطني واحترام أهمية إقامة عالم متوازن يسوده العدل وعالم ينعم فيه الجميع بالعدل والاستقرار».

من جهته، وفي تصريح مماثل لـ«الوطن» عبر بارغا عن قناعته بأن الشعب السوري سيتمكن من الانتصار الكامل على الإرهاب واستعادة كامل أراضيه، وقال: «متأكد من أن علاقات بلدينا ستستمر للأبد ونحن نقف إلى جانب سورية في كل الظروف».

حضر الحفل عدد من السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية في دمشق ومديري الإدارات في وزارة الخارجية والمغتربين.

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

أميركا وديمقراطية الفوضى

أخيراً، نجح مجلس النواب الأميركي بأغلبيته الجمهورية أن يختار زعيماً لهذه الأغلبية إلى جانب رئيس لمجلس النواب، بعد أربع عشرة جولة من المحاولات التي باءت بالفشل، في ظاهرة ليست الأولى من نوعها بتاريخ النظام السياسي الأميركي، في انتقاء شخصية أو شغل منصب يصنف في الدرجة الثالثة من الأهمية بعد الرئيس ونائبه.

إذ شهدت الولايات المتحدة الأميركية وقبل قرن من الزمن حالة مماثلة عند تمكن فريديريك جيليت في عام ١٩٢٣ أن ينتزع رئاسة المجلس بعد ٩ جولات تصويت استمرت على مدى يومين، في حين شهد عام ١٨٥٦ المرة الأولى والأطول التي امتد فيها التصويت لرئاسة المجلس، حيث انتخب ناثانيال بانكس بعد ١٣٣ جولة.

ولكن ما يميز هذه الحالة الأخيرة أي صعوبة وصول كيفين مكارثي لرئاسة مجلس النواب، هو وضع الولايات المتحدة الأميركية بشكل عام في النظام الدولي وصراعها مع خصومها في إطار سعيها للحفاظ على هيمنتها الدولية وشنها العديد من الحروب بذريعة نشر الديمقراطية، وكذلك وضع الحزب الجمهوري بشكل خاص والانقسام الذي بات واضحاً ومسلماً به داخل بنيته الهرمية، ولاسيما بعد ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

عبرت الجولات الخمس عشرة من المناكفات والتجاذبات وحتى المساومات على مستوى الحزب الجمهوري، على حقائق متعددة لا يمكن إنكارها، حتى من النخب الفكرية والسياسية الأميركية:

الحقيقة الأولى أن ظاهرة الديمقراطية التي طالما تغنى بها الأميركيون والغرب هي ليست ظاهرة واقعية حقيقية، والدليل على ذلك أن الصراعات والتجاذبات والتنافس والابتزاز يحصل على مستوى حزبين أو أكثر في أي استحقاق كان، وليس على مستوى الحزب الواحد، وهو ما يؤكد أن الديمقراطية الأميركية هي ديمقراطية ابتزاز على المستوى الداخلي كما هو الخارجي، وهو ما دفع كلاً من إيرين باغوت كارتر، وبريت كارتر، ولاري دايموند، وهم أساتذة وباحثون في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ستانفورد ومعهد هوفر التابع للجامعة نفسها، للتأكيد في مقال مشترك لهم بمجلة «فورين أفيرز» بأن الديمقراطية الأميركية في طريقها للاضمحلال، مؤكدين في الوقت ذاته أن هناك العديد من الشواهد على ذلك، بما في ذلك انقسام الجمهوريين في الذكرى الثانية لاجتياح الكبيتول في انتخاب رئيس لمجلس النواب الأميركي.

أما الحقيقة الثانية فإنها تتمثل بانقسام القوى التيارية داخل الحزب الجمهوري، ما بين تيارين الأول الذي دعم انتخاب مكارثي، ويطالب بضرورة الحفاظ على معتقدات وأدبيات وأسس الحزب الجمهوري، والتيار الثاني اليميني المؤيد لفكر ترامب وهيمنته داخل الحزب، والذين وضعوا العراقيل أمام انتخاب مكارثي رغم تأييد ترامب شخصياً له، ودعوته لأعضاء الحزب لانتخاب مكارثي لاستكمال النصر العظيم الذي حققه الجمهوريون في الانتخابات النصفية وفق وصف ترامب.

في الواقع هذه الحقيقة الثانية والمتمثلة بالانقسام السائد في الحزب الجمهوري، تؤكد من ناحية حقيقة الانقسام البنيوي والتنظيمي للحزب، وهو ما قد يمهد لحصول انشقاقات أو تفرعات ناجمة عن انسحاب كتلة من الحزب وتأسيسها لقوى وحركات وربما أحزاب جديدة، على غرار حركة الشاي الأميركية، ومن ناحية ثانية يؤكد هذا الانقسام رفض شريحة من الجمهوريين لترشح الرئيس السابق دونالد ترامب مرة ثانية لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية في عام ٢٠٢٤، وخاصة بعد أحداث الشغب التي رافقت خسارته أمام جو بايدن عام ٢٠٢٠، والتي تمثلت في اجتياح الكونغرس، بينما تتجلى الناحية الثالثة في الابتزاز الذي مارسه ما يقارب من ٢٠ عضواً من نواب الجمهوري على مكارثي، فهم لم يقدموا أي دعم له في تغيير توجهاتهم إلا بعد الحصول على ضمانات من مكارثي لتلبية مطالبهم، مثل حصولهم على ضمانات تكفل «إجراء» يهدف إلى تسهيل الإطاحة برئيس مجلس النواب، علماً بأن أربعة نواب ظلوا يلقون بثقلهم لعرقلة المسار وإطالة التشويق حتى اللحظة الأخيرة، إلى جانب حصولهم على رئاسة بعض اللجان الفرعية في مجلس النواب، والمطالبة بمساءلة الرئيس جو بايدن والوقوف ضد مساءلة ترامب، والسعي لتخفيضات حادة للإنفاق وغيرها من القيود على سلطاته، وهو ما قد يؤدي إلى المزيد من الاضطرابات خلال الأشهر المقبلة، وخصوصاً عندما يحتاج الكونغرس إلى الموافقة على زيادة أخرى متوقعة في سلطة الاقتراض البالغة ٣١,٤ تريليون دولار.

أما الحقيقة الثالثة فتكمن في سعي الديمقراطيين ولاسيما الرئيس جو بايدن من الاستفادة من هذه الحادثة لتعزيز موقعهم الانتخابي في الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٤، على غرار ما حصل في أثناء أزمة كورونا والكابيتول، إذ شكل انقسام الجمهوريين حول انتخاب رئيس مجلس النواب، مادة دسمة متوقعة في البرنامج الانتخابي للديمقراطيين لتعويض خسارتهم الجزئية في الانتخابات النصفية مؤخراً، والتي جعلتهم يفقدون أغلبيتهم في مجلس النواب، وهذا الاستثمار الانتخابي المبكر تجلى في تصريح بايدن عندما قال: «إن عدم قدرة الجمهوريين في مجلس النواب على التوحد خلف مرشح لرئيس المجلس، والذي منع الغرفة من بدء عملها التشريعي، بأنه أمر محرج ولا يبدو جيداً للبلاد»، مضيفاً: «باقي العالم يشاهد المشاهد الفوضية في مجلس النواب».

نجاح الجمهوريين في انتخاب رئيس لمجلس النواب بعد المخاض العسير التي شهدها ماراتون الجولات، هو تعبير عن حالة وحيدة لا ثانية لها، وهي أن الديمقراطية التي تتغنى بها الولايات المتحدة الأميركية، وتنصب لها التماثيل، وتشن من أجلها الحروب، هي ديمقراطية حبلى بالفوضى، حتى لو أن هذه الفوضى كانت على حساب شعبها وشعوب العالم على حساب تحقيق المصالح وتصفية الحسابات الشخصية وغير الشخصية.

أردوغان أعلن أن أعداد اللاجئين العائدين إليها سيزداد

بوتين ورئيسي يبحثان هاتفياً الوضع في سورية

أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ونظيره الإيراني إبراهيم رئيسي عزمهما مواصلة التعاون من أجل تسوية الوضع في سورية واستعادة وحدة أراضيها.

وبينما اعتبر رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان، أنه كلما تؤتي الاتصالات الدبلوماسية التي تجريها بلاده منذ فترة مع روسيا وسورية بثمارها، سيزداد عدد اللاجئين السوريين العائدين لبلادهم، أعلن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم أن اجتماع وزراء الخارجية التركي والسوري والروسي سيعقد «قريباً»، وبعده سيعقد اجتماع لقادة تلك الدول.

وقالت الخدمة الصحفية في الرئاسة الروسية «الكرملين» في بيان نقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني أمس: «أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثة هاتفية مع رئيس جمهورية إيران الإسلامية إبراهيم رئيسي، تم خلالها النظر في القضايا الموضوعية على جدول الأعمال الروسي الإيراني، مع التركيز على زيادة بناء النطاق الكامل للتعاون الثنائي».

وأوضح البيان، أنه خلال مناقشة القضايا الدولية، قدم الجانبان تقييماً إيجابياً للتنسيق الوثيق القائم في إطار عملية أستانا التي تلعب دوراً أساسياً في التسوية السورية، وأعربا عن عزمهما مواصلة التعاون من أجل تسوية الوضع في سورية واستعادة وحدة أراضيها.

وأكد البيان، أنه من المقرر إجراء عدد من الاتصالات الثنائية رفيعة المستوى، بين البلدين.

بموازاة ذلك، وفي كلمة ألقاها، خلال المؤتمر الدولي لأمناء المظالم الذي عقد في المجمع الرئاسي التركي بأنقرة، ذكر أردوغان، أنه عاد حتى اليوم نحو ٥٠٠ ألف لاجئ سوري إلى الأماكن التي «حوّلناها إلى مناطق آمنة» حسب زعمه.

وأضاف: إن «عدد اللاجئين العائدين لبلادهم سيزداد كلما أتت الاتصالات الدبلوماسية التي تجريها تركيا منذ فترة مع روسيا وسورية بثمارها».

تصريحات أردوغان جاءت عقب مؤتمر صحفي عقده المتحدّث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا عمر تشيليك، ذكر فيه أن بلاده ليست على عجلة بشأن الاجتماعات واللقاءات مع الجانب السوري أكثر من اللازم، لكن بالمقابل لا تريد تأخيرها، وذلك حسبما ذكر موقع «روسيا اليوم».

وأضاف تشيليك: «نريد أن تكون هذه الاجتماعات والمحادثات مفيدة جداً، لحلّ كل المشكلات التي تطرح خلالها، بدءاً بمحاربة الإرهاب وعودة اللاجئين، «كما سيتم بحث الكثير من الملفات خلال المحادثات».

وذكر أنه قريباً سيعقد اجتماع وزراء خارجية سورية وروسيا والإدارة التركية، وفي وقت لاحق سيُعقد اجتماع قادة هذه الدول، مشيراً إلى أن المساعي الروسية في هذا الإطار متواصلة، وأنهم يتعاملون معها «بتقدير كبير وإيجابية».

وبدا لافتاً أمس تراجع مستشار رئيس الإدارة التركية ياسين أقطاي عن كلامه بشأن تسليم حلب لبلاده وهو أمر يعكس الموقف الإدارة التركية الساعية للتقارب مع دمشق.

وقال أقطاي في تصريح نقله موقع «الميادين نت»: إن ما نسب إليه في بعض المواقع بشأن تسليم إدارة حلب إلى بلاده هو موقف شخصي وتحليل سياسي لا علاقة لحزب «العدالة والتنمية» أو الحكومة التركية به، وأضاف: إن «حديثه عن حلب كان استناداً إلى مقال صحفي»!

وكالات

لافرنتييف والصفدي: ضرورة تثبيت الأمن والاستقرار في جنوب سورية

أكد مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أمس ضرورة تثبيت الأمن والاستقرار في جنوب سورية، وأهمية الاستمرار في دعم جهود المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون ومساعيه لتحقيق تقدم في العملية السياسية.

وذكرت وكالة «بترا» الأردنية، أن الصفدي التقى لافرنتييف بالعاصمة الأردنية عمان في اجتماع ركز على «ضرورة تثبيت الأمن والاستقرار في الجانب السوري ومواجهة تحدي تهريب المخدرات».

وذكر الصفدي، أن تثبيت الاستقرار في جنوب سورية، ومواجهة تهديد التهريب والإرهاب ووجود الميليشيات خطر يواجهه الأردن الذي يتخذ كل ما يلزم من إجراءات لمواجهته ويسعى للتعاون مع روسيا على إنهائه.

وشدد على أهمية الدور الروسي كضامن للاستقرار في اتفاقيات «خفض التصعيد» والمصالحات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٨.

وأوضح أن التوصل لحل سياسي ينهي الأزمة السورية، ويحقق طموحات شعبها ويخلص سورية من الإرهاب ويحفظ وحدتها وسلامة أراضيها، ويعيد لها أمنها واستقرارها ودورها ويهيئ الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين وفق القرار الأممي ٢٢٥٤، أولوية للأردن.

ووضع الصفدي المبعوث الروسي والوفد المرافق له في صورة الطرح الأردني المتمثل ببلورة دور عربي قيادي في جهود حل الأزمة من خلال الانخراط المباشر مع سورية والتقدم الذي أنجز نحو إطلاق هذا الدور.

وأكد الصفدي ولافرنتييف أهمية التنسيق الأردني– الروسي في التصدي للتحديات في جنوب سورية وفي جهود التقدم نحو الحل السياسي للأزمة السورية وفق القرار ٢٢٥٤.

ورحّب الصفدي باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار ٢٦٧٢ الخاص بتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية.

وأكد الصفدي والوفد الروسي أهمية الاستمرار في دعم جهود المبعوث الأممي إلى سورية ومساعيه لتحقيق تقدم في العملية السياسية.

من جانبه، ثمن لافرنتييف الدور الذي يقوم به الأردن في دعم جهود التوصل لحل سياسي ينهي الأزمة السورية إضافة لدوره في استضافة اللاجئين السوريين.

وفي تشرين الثاني الماضي زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الأردن ضمن جولة شرق أوسطية قادته أيضاً إلى العاصمة الإماراتية أبو ظبي.

زيارة لافروف تلك جاءت بعد نحو ثلاث سنوات ونصف السنة على زيارته الأخيرة، وتزامناً مع العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا، وشكّل الملف السوري فيها محوراً أساسياً للمحادثات ولاسيما التي جمعته بالملك عبد الله الثاني ووزير خارجيته.

وكان اللافت في التصريحات الرسمية الأردنية التركيز على أهمية الاستقرار في جنوب سورية، حيث يشعر الأردن بالقلق نتيجة ازدياد عمليات التهريب ووجود بؤر إرهابية في هذه المنطقة، فدعا الملك الأردني لتثبيت الاستقرار في سورية، وخاصة في الجنوب، وضرورة تفعيل جهود التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بما يحفظ وحدة سورية ويضمن عودة طوعية وآمنة للاجئين.

وكالات

«النصرة» لحماية الحدود التركية بإدلب!.. ومسيّرات أردوغان تواصل استهداف متزعمي «قسد»

الجيش يقتل عشرات الإرهابيين خلال عملية تسلل في جبل الزاوية

حلب-خالد زنكلو
حماة-محمد أحمد خبازي
دمشق-الوطن-وكالات

وحدات من الجيش العربي السوري المتمركزة في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي (عن الانترنت)

تمكنت وحدات الجيش العربي السوري المتمركزة في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي من إحباط عملية تسلل نفذها أمس مسلحون مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وقتلت وجرحت عشرات الإرهابيين.

مصدر ميداني بريف إدلب الجنوبي أكد لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش رصدت عملية تسلل لمسلحين من «النصرة» في محور تلة كوكبة بجبل الزاوية، وتعاملت معها بالأسلحة المناسبة، واستطاعت إفشالها دون تحقيق أي مكاسب للإرهابيين الذين منوا بانتكاسة كبيرة بفضل يقظة وجهوزية عناصر وضباط الجيش.

وبين، أن اشتباكات عنيفة بالأسلحة المتوسطة والثقيلة دارت خلال وعقب عملية التسلل، خسر فيها مسلحو «النصرة» الفرع السوري لتنظيم «القاعدة» ومرتزقة أنقرة المتحالفين معه، أكثر من ٢٥ إرهابياً بين قتيل وجريح، عدا تدمير حاملتي جند ومصفحة ورشاشات ثقيلة.

وأشار إلى ازدياد عمليات التسلل من «النصرة» في الآونة الأخيرة عقب استدارة إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نحو القيادة السورية، كما ارتفعت الخروقات لوقف إطلاق النار الساري المفعول في منطقة «خفض التصعيد» منذ مطلع نيسان ٢٠٢٠ كلما حدث تقارب جديد من أنقرة باتجاه دمشق، وذلك بهدف إفشال مساعي المصالحة السورية – التركية التي ستقود حتماً إلى تسليم إدلب ومحيطها حيث نفوذ «النصرة» إلى الدولة السورية.

المصدر ذكر أن الجيش رد أمس على استهداف مسلحي «الفتح المبين» لنقاطه جنوب ادلب، ودك مصادر إطلاق النار في محيط بلدات البارة والفطيرة وسفوهن وفليفل، وحقق إصابات مباشرة في صفوف الإرهابيين.

أما عند حدود إدلب الشمالية مع تركيا، حيث انتشر مسلحون من «النصرة» على جزء من الشريط الحدودي مع تركيا شمال غرب المحافظة كحرس حدود مهمته حماية تلك الحدود في وجه عمليات الهجرة غير الشرعية، في مسعى من التنظيم لكسب ودّ إدارة أردوغان وإبراز الحاجة إليها في ظل مساعي الأخيرة إلى إغلاق حدودها لمنع تسلل المهاجرين، وخصوصاً عبر حدود إدلب المشتركة مع تركيا، التي ينشط فيها تهريب الأفراد مقابل عمولة مالية ضخمة يتورط فيها مسلحون ومتزعمون من «النصرة» لتحقيق عوائد مالية مجزية.

وأفادت مصادر أهلية في المناطق الحدودية السورية – التركية في إدلب لـ«الوطن»، بأن «النصرة» نشر منذ مطلع الأسبوع الجاري عشرات المسلحين في مقاطع محددة ضمن نقاط مراقبة، بالتنسيق مع حرس الحدود التركي، وإشراف الاستخبارات التركية.

وحددت المصادر أكثر من ١٠ نقاط مراقبة انتشر فيها مسلحو «النصرة» في المنطقة الممتدة من بلدة زرزور الحدودية شمال جسر الشغور في ريف إدلب الغربي وحتى مدينة حارم إلى الشمال الغربي منها شمال غرب المحافظة، والتي تضم بلدتي الحمامة ودركوش اللتين تشتهران بعمليات تهريب الأشخاص وتحت إشراف «النصرة».

وتوقعت توسيع رقعة انتشار مسلحي «النصرة» على الشريط الحدودي في مرحلة لاحقة، بحيث يشمل المنطقة التي تصل حارم ببلدة أطمة عند أقصى الحدود الشمالية الشرقية للمحافظة. ولفتت إلى أن أجور ورواتب هؤلاء المسلحين سيدفعها «النصرة» عوضاً عن الحكومة التركية!

إلى شمال شرق البلاد، حيث قالت مصادر محلية في مدينة الحسكة لـ«الوطن»: إن طائرة مسيرة عائدة لجيش الاحتلال التركي قصفت أمس سيارة دفع رباعي من طراز «سنتافيه» خاصة بميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» على طريق «M4» الذي يصلها بمدينة القامشلي.

وكشفت المصادر عن إصابة متزعم في «قسد»، لم تكشف هويته بسبب تكتم الميليشيات على العملية، التي جرحت أيضاً أحد مرافقي المتزعم.

ويعد هذا الاستهداف هو الرابع من نوعه خلال العام الجاري، بعد قصف طائرة مسيرة تابعة للاحتلال التركي في ٧ الشهر الجاري أحد المنازل بريف حلب الشمالي، والذي سرت توقعات بوجود مسلحين من ما تسمى «قوات تحرير عفرين» التابعة لـ«قسد» داخله، وذلك إثر قتل مسلحين اثنين من الميليشيات وجرح اثنين آخرين بقصف مماثل في ٤ الشهر الجاري طال بلدة تل طويل عند المدخل الشمالي لمدينة الحسكة، وذلك بعد إصابة مسلحين اثنين من الميليشيات بقصف في اليوم ذاته من مسيرة لموقع «قسد» في قرية العوجة بريف ناحية تل تمر شمال غرب الحسكة.

من جانب آخر، ووفق مصادر إعلامية معارضة، قتل ٤ مدنيين وأصيب آخرون يعملون في مجال حفر الأنفاق العسكرية لميليشيات «قسد» وذلك إثر انهيار أحد الأنفاق عليهم أثناء العمل في قرية تل زيارات بريف المالكية شمال الحسكة.

وفي البادية الشرقية، ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الهدوء الحذر ساد–حتى ساعة إعداد هذه المادة ليل أمس– مختلف القطاعات، التي تثبت فيها الجيش نقاطاً له بعد تمشيطها من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، موضحاً أن فرق الرصد والمتابعة، تراقب القطاعات تحسباً لأي تحركات للدواعش، واستغلالهم الحالة الجوية بشن اعتداءات على نقاط عسكرية، لافتاً إلى أن وحدات الجيش مرابطة في مواقعها ومتأهبة لصد أي عدوان أو تحرك للدواعش في مختلف القطاعات.